annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2022

تونس

الفضاء المدني المهدّد

تونـس

الفضـاء المدنـي المهـدّد

تشرين الثاني/ نوفمبر2202

إعـداد: صلاح الديـن الجورشـي

المحتويات

المقدمة	**4**
الوضع السياسي	**4**
تونس تحت الحكم الفردي	**5**
على أبواب انهيارٍ اقتصادي	**6**
وضع اجتماعي صعب ومتفجر	**6**
أوضاع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بعد 52 يوليو/ تموز	**8**
السياق العام	8
تداعيات كوفيد 91 على المجتمع المدني والحرّيات	**9**
المجتمع المدني ينأى بنفسه عن مسار الرئيس	**10**
نحو تعديل قانون الجمعيات	**10**
التضييق المالي على الجمعيات	**11**
شيطنة المجتمع المدني	**12**
حملات ضد النقابات والنقابيين	**12**
مفاوضات صعبة مع صندوق النقد الدولي	**13**
حرّية التعبير بين القانون والممارسة	**14**
المدوّنون تحت الحصار	**15**
نقاط مُضيئة في سجل المجتمع المدني	**16**
خاتمة	**18**

المقدمة

تمرّ تونس بأزمة هيكلية وعميقة ألحقت الضرّر بكلّ المجالات والمؤسسات، بما في ذلك الفضاء المدني الذي تعرّض ولا يزال لامتحانٍ عسير. وإذ شهدت البلاد خلال السنوات العشر الماضية حالةً من عدم الاستقرار وتراجع نسب النُّموّ وتفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلّا أن الأوضاع ازدادت سوءاً منذ أن تولّى الرئيس قيس سعيد السلطة الكاملة في الخامس والعشرين من تموز/جويلية 2021، وقام بحلّ البرلمان وإلغاء الدستور وإعلان حالة الاستثناء، فتفاقمت الأزمة وتعدّدت انعكاساتها على جميع المجالات والقطاعات. إذ لأول مرّة منذ الثورة يجد الفضاء المدني نفسه معرّضاً لمخاطر جدّية، جعلت القائمين عليه يستعدّون من جديد لخوض معارك على مختلف الجبهات من أجل الحفاظ على المكاسب التي حقّقوها بعد نضالات وتضحيات كبيرة. ورغم أن فعّاليات المجتمع المدني بمختلف القطاعات الحيوية مثال النقابات والجمعيات النسَوية والحركة الحقوقية والفعّاليات الطلابية، استمرت بنسقٍ متفاوتٍ إلّا أن الحدث الرئيسي الذي اخترق جميع هذه الفعاليات طيلة الفترة الزمنية التي يغطّيها هذا التقرير هو التحدّي الذي واجهته جميع الأطراف، والذي يتمثّل في التغيير الذي حصل على رأس السلطة واستهدف المنظومة السياسية والمدنية برُمّتها.

الوضع السياسي

سياسياً، انفرد الرئيس سعيد بكلّ السلطات، ولم يعُد في حاجة الى استشارة أيّ طرف إلّا في حالات نادرة واستثنائية، وغالباً ما يكون ذلك في مسائل تقنية لا علاقة لها بالاختيارات السياسية الكبرى للدولة وبتسيير الشأن العام. كما دخل الرئيس في حربٍ مفتوحة مع أغلب الأحزاب، خاصةً الوازنة منها. تمثّل ذلك في حلّ البرلمان بعد تجميده، ومنع نوّابه من السفر، واعتبارهم "متّهمين" إلى أن تثبت براءتهم. وفي غياب سلطة تشريعية مُنتخبة، قرّر الرئيس سعيد حكم البلاد عبر المراسيم. وأصدر في هذا السياق المرسوم عدد 117 الصادر بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2017، الذي بموجبه منح لنفسه صلاحيات مُطلقة، من أهمها إصدار قوانين في شكل مراسيم تشمل جميع مجالات الحياة دون استشارة أو موافقة أيّ طرفٍ من الأطراف بما في ذلك المؤسّسات الدستورية. كما نظّم استشارة وطنية تمهيداً لإصدار دستورٍ جديد. ورغم أن هذه الاستشارة لم يشارك فيها سوى أقل من ثلث المسجّلين في القائمات الانتخابية، إلا أنه اعتمد على النتائج التي أسفرت عنها، ومضى مباشرةً نحو إصدار دستورٍ جديد بحجة أن 94 % من المشاركين في الاستشارة صوّتوا بنعم، رغم أن أغلب هؤلاء لم يطالبوا باستبدال دستور 2014.

كان يُفترض أن تشارك الأحزاب ومكوّنات المجتمع المدني وعموم المواطنين في مناقشة أفكار الدستور الجديد والمساهمة في صياغته، لكنّ رئيس الدولة اختار في البداية تعيين لجنة تتكوّن من أفراد متناثرين لا يجمع بينهم سوى الولاء لشخصه ورغبتهم المشاركة في وضع دستورٍ بديل يسحب البساط من أحزاب المرحلة السابقة. ورغم مقاطعة جميع عُمداء الجامعات، والأغلبية الواسعة جداً من ممثّلي الطّيف السياسي والمدني لهذ اللجنة، بذل رئيسها المعيّن أستاذ القانون الدستوري العميد الصادق بلعيد جهوداً حتى توّجت أشغالها بتحرير وثيقة دستورٍ بديل تم

رفعها إلى رئيس الدولة، لكن وبدلَ أن يتمّ اعتماد هذه الوثيقة، فاجأ سعيد الجميع بنشر دستورٍ جاهز قام بصياغة جميع فصوله، ونشره في الرائد الرسمي.

ما فعله رئيس الدولة مع الدستور، كرّره مع القانون الانتخابي الجديد الذي حرّره بنفسه، وأصدره بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2022، واعتمد فيه نظام الاقتراع على الأفراد بدلَ القوائم، والذي بمُقتضاه سيتمّ تنظيم الانتخابات البرلمانية بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبموجب هذه التعديلات، تمّ إقصاء الأحزاب السياسية من المشاركة. كما أن البرلمان القادم وفق الدستور الجديد ليس من صلاحياته محاسبة الحكومة أو رئيس الدولة، ولن يكون المرشّحون ممثّلين عن الشعب، وإنّما يمثّلون منتخبيهم في الدوائر المحلية، ويمكن عزلهم من خلال استعمال آليّة سحب الوكالة منهم.

وحتى يستولي على جميع مقاليد الدولة، ألغى الرئيس سعيد صفة السلطة المستقلّة عن القضاء، الذي اعتبره وظيفة كبقية الوظائف تخضع لإرادة السلطة التنفيذية ممثّلةً برئيس الدولة. كما ألغى التنصيص على المجلس الأعلى للقضاء في الدستور، وهو مجلس تمّ انتخابه بعد الثورة لأول مرّة في تاريخ البلاد، واعتُبر من أهم المكاسب التي ناضل من أجلها مئات القُضاة. بذلك أصبح رئيس السلطة التنفيذية هو المسؤول مباشرةً على القضاء، في تعدٍّ صارخ على مبدأ الفصل بين السلطات. وقرّر في السياق نفسه إعفاء 57 قاضياً عن العمل بتُهمٍ مختلفة. ورغم نقض المحكمة الإدارية لهذا الإجراء التعسّفي نظراً لخلوّ ملفات المعفيّين من أدلّة تثبت صحة الاتهامات الموجّهة إليهم، أصرّ الرئيس سعيد على طردهم. ولا يزال هذا الملف معروضاً على هيئات قضائية دولية، بما في ذلك تلك التابعة للأمم المتّحدة التي اعترضت في أكثر من مناسبة على مختلف القرارات سواءَ المتعلّقة بالمس من استقلال القضاء أو بغيره من المؤسّسات الدستورية.

تونس تحت الحكم الفردي

يُمكن القول أن تونس أصبحت خاضعة بالكامل للحكم الفرديّ الذي يعمل على إدارة الشأن العام بعيداً عن المؤسّسات والأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني، ويبني شرعيته على سردية التأييد الشعبي من خلال ما يُسمّى بالنظام القاعدي الذي يعمل على تثبيت أركانه. وهو نظام يتحدث باسم الشعب، ويقيم علاقة فوقية بينه وبين الرئيس المفوّض باسم الشعب، دون الأخذ بعين الاعتبار الهياكل والتنظيمات الوسيطة من أحزاب ومنظّمات مجتمع مدني، وذلك بحجّة تمكين المواطنين لأدوات إدارة شؤونهم بأنفسهم دون اللجوء إلى أطراف وسيطة تسحب منهم السلطة وتزَيّف إرادتهم. لكنّ حصيلة هذا المسار هي تفويض الرئيس ليحكم دون رقيب ولا محاسبة، وذلك رغم الانتقادات التي وجهتها حكومات دول غربية عديدة مثل الولايات المتّحدة الأميركية ودول الاتّحاد الأوروبي إلى جانب مؤسّسات حقوقية دولية اعتبرت بأن تونس قد انحرفت عن الانتقال الديمقراطي وعادت الى دائرة الاستبداد.

على أبواب انهيارٍ اقتصادي

تعيش الدولة التونسية أزمةً شاملة غير مسبوقة. فهي تعاني من اختناق المالية العمومية، بسبب عجزٍ متراكم منذ 2011. كما طالت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ولم يتم التوصّل بعد الى اتفاقٍ مشترك من شأنه أن يفتح المجال واسعاً للتعامل مع بقية مؤسّسات التمويل العالمية والإقليمية. في المقابل لم تنجح الحكومة في الحصول على موارد مالية داخلية كافية ما اضطرها إلى رفع نسق التداين من البنوك المحلية بنسبٍ غير مسبوقة.

كما توقّع البنك الدولي أن تتراجع نسبة النموّ إلى حدود 2,7 بالمائة مع نهاية السنة الجارية 2022[1] وأن يبلغ العجز التجاري 10 % بعد أن كان في حدود 6% خلال السنة الماضية. ولا تزل أزمة البطالة جاثمةً بكلّ ثقلها خاصةً بطالة حاملي الشهادات العليا[2]، وازدادت الأوضاع سوءاً بسبب مخلّفات كوفيد 19 وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وعجز الحكومة عن توفير العديد من المواد الأساسية التي فُقدت من الأسواق وارتفعت أسعارها بشكلٍ مُشطٍ.

وضع اجتماعي صعب ومتفجر

انعكست الأوضاع الاقتصادية والسياسية على المُناخ الاجتماعي بشكلٍ سلبي، مما ولّد مظاهر سُخطٍ وغضبٍ عام في أوساط المواطنين. وشهدت البلاد طيلة السنة المنقضية صعود حركات احتجاجية في العديد من القطاعات الحيوية من أهمّها:

- اشتباكٌ متجدّد مع المعلمين: تجدّدت المواجهة بين الحكومة ونقابات التعليم الأساسي، حيث اندلعت حركة احتجاجية واسعة قادها مدرّسو المرحلة الإعدادية بسبب عدم التزام وزارة التربية بالاتفاقية التي أبرمت مع نقابتهم، والتي تعهّدت فيها الحكومة بتسوية أوضاع المعلمين والأساتذة النوّاب الذين عانوا لفترةٍ طويلة من أشكال العمل الهشّ، إضافة إلى عدم حصولهم على رواتبهم لأشهرٍ عدّة، فقرّروا الدخول في إضراب دام شهرين، وهو ما حرم 100 ألف تلميذٍ من حقّهم في الدراسة. ورغم التوصّل إلى حلٍّ ظرفي بعد أن لجأت الحكومة إلى استعمال وسائل متعدّدة لاحتواء الاحتجاجات، بما في ذلك الاعتداء على المعلمين المُضربين، إلّا أنّ ما حصل كان له الأثر السيئ على التلاميذ وأُسرهم.

- معركة النفايات: شهدت البلاد حراكاً احتجاجياً بسبب تدهور الأوضاع البيئية في عددٍ من مناطق البلاد. وكانت البداية مع معتمدية "عقارب" التي احتجّ سكانها على المصبّ الذي تمّ الشروع في حفره رغم صدور قرارٍ سابق بغلقه لأسبابٍ صحية. وأدت الاحتجاجات إلى إعلان الإضراب العام في المدينة، وحصلت مواجهات مع قوات الأمن أسفرت عن سقوط قتيلٍ وإصابة آخرين بجروحٍ متفاوتة. بعد ذلك انتقلت أزمة النفايات إلى مدينة صفاقس، المدينة الثانية بعد العاصمة، فحصل اشتباكٌ واسع النطاق بين المواطنين والسلطات المحلية والمركزية. وخاض المجتمع المدني

المحلي والوطني صراعاً مفتوحاً ضد السلطة التنفيذية بقيادة اتّحاد الشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين ومنظّمات أخرى دفاعاً عن حقّ المواطنين في بيئةٍ سليمة.

- الهجرة غير النظامية: تصاعدت موجات الهجرة التي يطلق عليها التونسيون "الحرقة" بشكلٍ غير مسبوق. وقد توالى الضحايا من مختلف المحافظات التونسية. وتعتبر قضية أبناء مدينة جرجيس "18-18" من أكثر الحالات المأساوية التي اتخذت مُنعرجاً خطيراً، حيث تتّهم أسر الضحايا السلطات الأمنية البحرية باحتمال أن يكون لها دورٌ في غرق قارب الهجرة الذي كان عليه أبناؤها. وبدلَ أن تتعامل السلطة التنفيذية بشفافية مع هذه الحادثة، ورّطت نفسها في سلسلةٍ من الممارسات المشبوهة التي أثارت غضب الأهالي الذين دخلوا في مواجهة مع الحكومة، حيث أعلنوا أكثر من إضرابٍ عام، قبل أن يقرّروا التوجّه بالآلاف صغاراً وكباراً، نساءً ورجالاً نحو جزيرة جربة حيث كانت تُعقد القمّة الفرنكفونية من أجل تبليغ أصواتهم إلى رئيس الجمهورية، لكنَّ قوات الأمن تصدّت لهم ومنعتهم بالقوّة من دخول الجزيرة. وهو ما أضفى على الحدث بُعداً إعلامياً وسياسياً استثنائياً.

القطاع الصحّي المهدّد: يُعتبر هذا القطاع من بين القطاعات الرئيسية التي تراجع أداؤها بشكلٍ ملحوظ، حيث انخفض عدد الأطبّاء بسبب هجرة الكثير منهم. وبدلَ أن يتمّ بناء مستشفيات جديدة، أثبتت منظّمة " أنا يقظ " أن المستشفيات العمومية بتونس تراجعت عدداً. كما دخل قطاع الأدوية في مرحلةٍ خطيرة بعد أن قرّرت ثلاثة مخابر أجنبية كبرى الانسحاب من تونس لأسباب متعددة من بينها فقدان السيولة المالية، ما أدى إلى فقدان أدوية عديدة من السوق من بينها أدوية حيوية لأمراضٍ مُزمنة.

- استمرار أزمة البطالة: رغم أنَّ الأرقام الرسمية تحدّثت مؤخراً عن بقاء معدل البطالة في حدود 15 % إلّا أنَّ عديد الخبراء أكّدوا أنَّ ما لا يقلّ عن 45 ألفاً ممن كانوا مسجّلين ضمن القوّة العاملة قد أُنسبوا من الإحصاء العام لأسبابٍ قد تعود إلى تفاقم ظاهرة الهجرة القانونية أو بالخصوص غير النظامية التي شهدت خلال السنة الأخيرة نسبةَ تضخّمٍ عالية. حصل ذلك رغم التنسيق الأمني الواسع بين حكومات الاتّحاد الأوروبي من جهة والحكومة التونسية من جهةٍ أخرى، حيث تمَّ التوقيع على اتفاقياتٍ رسمية في هذا الشأن[3] للحدّ من الهجرة.

كما عادت بقوّة ظاهرة الإقدام على الانتحار حرقاً في الشوارع أو أمام المؤسّسات العمومية. وفي ذلك مؤشرٌ خطير على الإحساس باليأس في أوساط الشباب، نتيجة انسداد الآفاق وغياب مبادرات تنموية فعلية وجدّية.

أدّت هذه الأوضاع إلى تحركاتٍ احتجاجية شهدتها السنة الحالية من دون انقطاع، واتّخذت أشكالاً متعدّدة مثل التجمّعات والوقفات الاحتجاجية والتظاهر والاعتصام، قامت بها أطرافٌ عدّة من بينها أحزاب وجمعيات وتحرّكات مواطنية عفوية، إلى جانب الاتّحاد العام التونسي الذي نجح ولا يزال في شلّ جزءٍ كبير من المؤسّسات العمومية[4]. كما احتجّت فئات كثيرة من أصحاب العمل الهشّ مثل العاملات الفلاحيات[5]، ومعلّمي المدارس أو عمّال البلديات والحظائر[6]، وطلبة الجامعات، ومختلف القطاعات المهنية، وسائقي سيّارات الأجرة، وغيرهم من الفئات المهدّدة في عيشها وظروفها الاجتماعية. ولمواجهة تلك التحرّكات تمّ اللجوء بشكلٍ مكثّف إلى قوى الأمن التي قامت بانتهاكات ندّدت بها المنظّمات الحقوقية والمجامع المدنية[7]

.

أوضاع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بعد 25 يوليو/ تموز

السياق العام

لعب المجتمع المدني أدواراً مختلفةً وهامّةً في مختلف المحطات الأساسية التي عرفتها البلاد، خاصّةً منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. ورغم نجاح الرئيس بن علي في اختراق الكثير من الجمعيات والمنظّمات، إلّا أنه لقي صموداً ملحوظاً من قبل عديدٍ منها حافظت على استقلالية قرارها، وتمسّكت بأداء مهامّها في الدفاع عن الحرّيات والعدالة الاجتماعية. وبرز هذا الدور بالخصوص خلال الأسابيع الأخيرة من نظام بن علي، ليتّخذ مُنعرجاً جديداً بعد نجاح الثورة أدّى إلى تغيير المشهد السياسي منذ 14 كانون الثاني/ يناير2011.

دخل المجتمع المدني في اشتباكٍ مع مختلف الحكومات التي أدارت الشأن العام طيلة العشرية الماضية، إذ كان في مقدّمة الأطراف التي تصدّت لحركة النهضة خلال حكم " الترويكا ". كما حاول المجتمع المدني أن يلعب أدواراً متناقضةً طيلة فترة حكم الرئيس الباجي قايد السبسي وعند تولّي حزب نداء تونس السلطة. ويُمكن القول بأن المجتمع المدني أسهم في خلق بيئةٍ ملائمة مهّدت لحركة 25 تموز/يوليو التي أقدم عليها الرئيس سعيد، وبرّر بسببها هجومه القويّ ضدّ الأحزاب التي شاركت في السلطة خلال السنوات العشر الماضية. لكنّ النقد الذي وجّهه المجتمع المدني الى الطبقة السياسية، كان الهدف منه حماية المكاسب الديمقراطية والحقوقية، وليس التنازل عنها.

عندما أعلن الرئيس سعيد عن إجراءاته الاستثنائية، توقّع كثيرون أن تكون تلك اللّحظة فرصةً لوضع حدٍّ لضعف الدولة ومؤسّساتها، والتخلّص من الإسلام السياسي، وإدخال البلاد في دينامية جديدة قد تقود إلى قيام ديمقراطية حقيقية وفعلية. في هذا السياق أيّدت معظم منظّمات المجتمع المدني هذا المُنعرج الذي دخلته البلاد، لكن وبعد مرور فترةٍ وجيزة، خاصةً بعد صدور المرسوم 117 الذي هدّد بشكلٍ مباشر الانتقال الديمقراطي برُمّته، بدأت هذه المنظّمات المؤثّرة تعيد تقييمها للمسار الرئاسي، وتشعر بخطورته على الديمقراطية والحرّيات. كما شرعت في توجيه رسائل متتالية إلى الرئيس سعيد، تدعوه إلى توضيح أهدافه وإعلان برنامجه السياسي. ولمّا تأكّدت من أنه يعمل على نسف المفاهيم التي قام عليها المسار الديمقراطي، قرّرت هذه المنظّمات التصدّي للاختيارات الرئاسية، والعودة من جديد إلى التنسيق بين مكوّناتها لمواجهة مخاطر النزوع نحو الاستبداد. واعتمدت في ذلك على تنظيم تحرّكاتٍ احتجاجية بما في ذلك النزول إلى الشارع والتنديد بالانتهاكات. ورغم أن هذه الجمعيات بقيت متمسّكةً باستقلاليتها والبقاء بعيداً عن الأحزاب السياسية وأجنداتها، إلا أنها قبلت المشاركة في بعض المبادرات إلى جانب أحزاب ديمقراطية مُناهضة للإسلاميين وحلفائهم.

تداعيات كوفيد 19 على المجتمع المدني والحرّيات

ما أقدم عليه قيس سعيد لم يأت من فراغ. لقد استغلّ النتائج الكارثية التي ترتّبت عن جائحة كوفيد 19. ولم يتوقّع أحدٌ في تونس أن تكون لهذه الجائحة آثارٌ خطيرة على الوضع السياسي، وبالخصوص على الحرّيات وعلى الفضاء المدني. فعندما عجزت حكومة هشام المشيشي عن توفير اللقاحات بالسرعة المطلوبة للتخفيف من نسب الوفيّات التي بلغت أرقاماً قياسية، استغلّ رئيس الجمهورية قيس سعيد ذلك العجز الحكومي، وقام باستثماره سياسياً من خلال تعميق نقمة المواطنين على الحكومة وعلى الأحزاب التي تقف وراءها، والتي تفاقمت أوضاعها بشكلٍ تراجيدي. إذ بدلَ أن يسعى الرئيس من موقعه من أجل الحصول، وبصفةٍ عاجلة خلال تلك الظروف الصعبة، على المزيد من اللقاحات من الدول الصديقة لتونس، ترك الحالة الوبائية تستفحل حتى يتمكّن من اتّهام الحكومة بالعجز والتراخي وتحميلها المسؤولية وحدها عن الجائحة، فكانت تلك الفرصة التي انتظرها منذ وصوله الى رئاسة الدولة من أجل الهيمنة على السلطة والدولة.

بناءً على ذلك، أقنع الرئيس سعيد المؤسّستين العسكرية والأمنية بما أسماه "الخطر الداهم" على البلاد، واستعان بهما لتنفيذ أجندته السياسية التي تهدف الى تقويض أسس الانتقال الديمقراطي. ولم يكتف بإزاحة خصومه السياسيين من مواقع السلطة، بل عَمد إلى اتّهام كلّ الطبقة السياسية بخيانة الثورة، واعتبر المسار الانتقالي الديمقراطي "مؤامرةً" على الثورة وعلى الشعب. وقرّر بناءً على ذلك التخلّي عن أغلب المؤسّسات الدستورية التي تمّ إرساؤها بدعمٍ من المجتمع الدولي مثل " الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد " التي قام بتجميدها وإقالة رئيسها واتّهامه بالفساد. كما هيمَن على "الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات" التي أزاح رئيسها واستبدله بآخر موالٍ له، وأخضعها لإرادته السياسية. وأصدر في نفس السياق أمراً رئاسياً بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، يقضي بحذف وزارة الشؤون المحلية وإلحاق هياكلها المركزية والجِهَوية بوزارة الداخلية، رغم أن هذه الوزارة كانت بمثابة النواة الأولى لتركيز السلطة المحلية التي وفّرت لها مختلف الدول الديمقراطية دعماً مالياً وتقنياً ضخماً. وبذلك وجدت البلديات المُنتخبة لأول مرّة في التاريخ السياسي لتونس بشكلٍ ديمقراطي، نفسها تعود من جديد تحت وصاية وزارة الداخلية[8]. كما تخلّى رئيس الدولة نهائياً عن مسار العدالة الانتقالية بحُجّة الأزمة الهيكلية والسياسية التي مرّت بها سابقاً وتبيّن أن هذه التوجّهات السياسية لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع دون المساس بالحرّيات وتهديد الفضاء المدني.

المجتمع المدني ينأى بنفسه عن مسار الرئيس

وجدت منظّمات المجتمع المدني نفسها في البداية أمام اختبارٍ صعب، فكثيرٌ منها يعترض على رجوع البلاد إلى أوضاع ما قبل 25 تموز/يوليو. ولا يعود ذلك فقط إلى تبايُنها مع " الإسلام السياسي" ولكن أيضاً بحكم الأداء الضعيف لمؤسّسات الدولة بعد الثورة وفشلها في إدارة شؤون البلاد. وقد حاولت هذه المنظّمات أن تكون شريكاً مع رئيس الدولة في المرحلة الجديدة، وأن تشكّل قوّة اقتراح حتى تحدّ من محاولة هيمنته على الفضاء المدني والسياسي، لكن وبسبب إصراره على الانفراد بالتوجيه والقيادة، قرّر العديد منها النأي عن تزكية مسارٍ يهدف إلى تقويض الديمقراطية والقضاء على مكاسبٍ تحقّقت بعد الثورة بفضل الصمود والنضال الميداني.

تعدّدت أشكال المقاومة، لكنها بقيت تتّسم بالتشتّت وغياب الرؤى الموَحَّدة للجميع والقادرة على تعديل موازين القوى لصالح أطراف التغيير الديمقراطي. فمنظّمات المجتمع المدني لا تريد أن تلعب دور الأحزاب المنقسمةً على نفسها هي أيضاً، وتعيش أزمة ثقة بين مختلف مكوّناتها، ومعظمها يرفض وضع يده في يد حركة النهضة التي يقع تحميلها مسؤولية كبرى فيما آلت إليه أوضاع البلاد.

نحو تعديل قانون الجمعيات

أدركت منظّمات المجتمع المدني أنه بعد سحب البساط من تحت أقدام الأحزاب والبرلمان، تتّجه النيّة نحو التحكّم فيها من خلال تغيير وضعها القانوني. وهو ما جعل 13منظّمة حقوقية تونسية ودولية توجه نداءً إلى السلطات التونسية دعتها فيه إلى " التخلّي فوراً عن خططها لفرض قيودٍ جديدة على المجتمع المدني"[9].

تستند هذه المخاوف على مسودّة مشروع المرسوم المتعلّق بالجمعيات الذي يخضع منذ أشهر للمناقشة داخل مكاتب الوزارات المعنية بهذا الأمر، والذي سيكون بديلاً عن المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرّخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011. وهو المرسوم الذي حافظ على أهمّ المعايير الدولية الخاصة بحرّية تكوين الجمعيات، وتمّت دسترة هذا الحقّ في فصلين من دستور 2014. وقد سبق للحكومات التي توالت بعد ذلك التاريخ أن التقّت على هذا الإنجاز بحجّة مقاومة الإرهاب والتصدّي لتبييض الأموال، لكن يقظة المجتمع المدني أفشلت تلك المحاولات.

عملت الحكومة بعد 25 تموز/يوليو وبتوجيهٍ من الرئيس سعيد على تقليص حرّية الجمعيات والتحكّم في الفضاء المدني من خلال تعديل قانون الجمعيات في اتّجاه منح الإدارة "صلاحيّاتٍ واسعةً وسلطةً تقديرية تمكّنها من التدخّل في طريقة تكوين منظّمات المجتمع المدني، ووظائفها، وأعمالها، وتمويلها، وقدرتها على التحدّث علناً عن عملها والتعبير عن آرائها". وسبق للرئيس قيس سعيد أن توجّه بكلمة بتاريخ 24 شباط/فبراير 2022، اتّهم فيها منظّمات المجتمع المدني بخدمة مصالح أجنبية ومحاولة التدخّل في السياسة التونسية، وقال إنه يَنوي حظر جميع أشكال التمويل الخارجي عليها[10]، الأمر الذي جعل نُشطاء المجتمع يتخوّفون من احتمال إعادة السيناريو المصري في تونس.

بناءً على ذلك شكّل المجتمع فريق عمل[11] أعدّ تقريراً دقيقاً رفعه إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة لفت نظره إلى المخاطر الوشيكة التي تهدّد حرّية الجمعيات وأعضائها. وأشار الفريق بالخصوص إلى الفصل 5 من المرسوم 117 الذي بموجبه أصبح تنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات ومختلف المنظّمات المهنية، بما في ذلك طُرق تمويلها، خاضعاً للمراسيم الرئاسية، ومن مشمولات لجنة سيتمّ إنشاؤها لهذا الغرض وتكليفها ببلورة الإصلاحات السياسية. أي أنّ الإشراف على الجمعيات سيصبح من مشمولات رئاسة الجمهورية. وتمّ في السياق نفسه إعداد مشروع مرسوم تحت عدد 2011 88 من قبل الإدارة العامة للجمعيات التابعة لرئاسة الحكومة دون استشارة المجتمع المدني. واعتبر الفريق أنّ هذا المشروع يُشكّلُ خطراً داهماً على حرّية الجمعيات، إذ بموجبه يمكن للإدارة رفض أي طلبات لتكوين جمعيات جديدة لم تحترم ما ورد في الفصول 3 و 4 و 10 الواردة في هذا المرسوم، والتي تنصُّ على مسائل عامّة قابلة للتأويل من قبل الإدارة، مثل "التطرف" و"تهديد وحدة الدولة". كما أن هذا المشروع ألغى مكسباً هامّاً تحقّقَ في المرسوم السابق للجمعيات الذي اعتبر أن الجمعية قانونية بمجرّد الإعلام بتكوينها. وتمّ استبدال ذلك الحقّ بجملةٍ من الإجراءات تُعطي الإدارة صلاحيات واسعة تُمكّنها من الرفض أو القبول وفق مزاج المسؤولين أو ما تقتضيه الحسابات السياسية للماسكين بالسلطة. كما ألغى المشروع الجديد مبدأ اعتبار القضاء هو الجهة الوحيدة التي لها صلاحية في حلّ الجمعيات، ما من شأنه أن يسمح للإدارة من جديد أن تكون الحكم في هذه المسألة الحسّاسة والخطيرة بالنسبة لمستقبل الجمعيات ووجودها من عدمه.

بسبب هذه التطوّرات الخطيرة الجارية على المستوى التشريعي، أصبحت حرّية التجمّع وتكوين الجمعيات عرضةً للتهديد المباشر من قبل السلطة التنفيذية.

التضييق المالي على الجمعيات

دفعت هذه التطوّرات البنوك المحلّية، وفي مقدّمتها البنك المركزي، إلى أن توجّه اهتماماً خاصاً للجمعيات، لا سيّما فيما يتعلق بالمنح التي تحصل عليها من المموّلين الأجانب. ولا تزل الدوائر الحكومية تتعامل بحذَرٍ مع هذا الملف، خاصةً بعد ردود الفعل التي سُجلت في هذا السياق من قبل مؤسّسات التمويل الدولية على إثر ما جاء على لسان رئيس الجمهورية وجعلها تتردّد في التعامل مع بعض الجمعيات المُشتبكة مع السلطات.

وجدت الجمعيات نفسها مُجبرةً على الانخراط في السجل الوطني للمؤسّسات، رغم أنها هياكل غير ربحية. وهو ما جعلها خاضعة للنظام المحاسباتي الذي يُطبّق على مختلف الهياكل الاقتصادية. كما أصبحت خاضعةً أيضاً للقانون عدد 52 ـ 2015 المتعلّق بمقاومة الإرهاب وتبييض الأموال. وهو ما اعتبره النشطاء استهدافاً مباشراً للمجتمع المدني، خاصةً عندما يقع ربط ذلك بالاتّهامات التي وجّهها رئيس الدولة للجمعيات. لهذا السبب تعرّضت عدّة جمعيات لعراقيل تعسُّفية من قبل البنوك وتمّ حرمانها من فتح حساب مصرفي، وأخرى تمّ إخضاعها لإجراءاتٍ إدارية معقّدة لتتمكن من القيام بتحويلاتٍ ماليةٍ عادية.

أما المنظّمات الدولية فقد خضعت بدورها لإجراءاتٍ إداريةٍ معقّدة، إذ كلّ تعامل أوتواصل مع المؤسّسات العمومية يمرُّ بالضرورة عبر وزارة الخارجية، بحُجّة أن البلاد تخضع لحالة الاستثناء.

كما سجّل عديد الجمعيات وجود بُطءٍ في عمليات تحويل المنح المالية، وذلك بسبب التحرّيات التي يقوم بها البنك المركزي للتأكّد من عدم وجود شُبهةٍ من شأنها أن تمسّ من الأمن القوميّ للبلاد. إذ مع كلّ قرار جديد يترتّب عنه تعقيدات إضافية للحصول على الموارد المالية. هذه التعقيدات تنعكس مباشرةً على منظّمات

المجتمع المدني الفاعلة والمستقلّة، والتي يُمكن أن تصبح في لحظة ما مهدّدةً في وجودها، أو أن تجِدَّ من نشاطها في حال حرمانها من التمويلات الخارجية.

شيطنة المجتمع المدني

تتعرّض منظّمات المجتمع المدني لحملاتٍ يقوم بها أنصار رئيس الدولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تتّهمها بالعمالة للخارج، والفساد المالي، وتنفيذ أجندات أجنبية مُعادية للوطن ولقيس سعيد[12]. وتهدف هذه الحملات إلى تشويهها وشيطنتها أمام الرأي العام. وهو ما زاد، في ظلّ الأوضاع السياسية الراهنة التي تزداد تعقيداً وغموضاً، من ارتفاع منسوب المخاوف لدى الفاعلين المدنيين الذين لا يستبعدون أن تكون وراء انخفاض نسق التعاون بين الحكومة ومنظّمات المجتمع المدني أسبابٌ سياسية، وأن تكون هذه الحملات مرتبطةً بمحاولات السلطة الضغط على هذه المنظّمات بسبب مواقفها الناقدة لسياسات الرئيس وأسلوب إدارته للحكم.. وقد ساهم ذلك في خلق مُناخٍ غير صحي، جعل العلاقة بين المجتمع المدني والجهات الحكومية تتّسم بالتوتر واستفحال أزمة الثقة. ويُخشى أن تمثّل الانتخابات البرلمانية القادمة محطّةً مفصلية لتمكين أنصار الرئيس من الهيمنة على مؤسّسات الدولة، والعمل على محاصرة خصومهم من سياسيين ونشطاء. لهذا طالبت منظّمات المجتمع المدني خلال الجلسة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان التابعة للأمّم المتّحدة السلطة بالتوقف عن تجريم الجمعيات وشيطنتها، ومحاولة إقصائها من مجال السياسات العمومية. كما طالبت الرئيس سعيد بالتوقّف عن اتّهام المجتمع المدني بكونِه يُهدّد الأمن العام، ودعته إلى إنهاء حالة الاستثناء، واحترام المُكتسبات الحقوقية التي وفّرتها الثورة.

الأمثلة الموالية من شأنها أن تسلّط مزيداً من الأضواء على علاقة السلطة الحالية بالمجتمع المدني:

حملات ضد النقابات والنقابيين

يُمكن الإشارة في هذا السياق إلى ما يتعرّض له النقابيّون من هجومٍ حاد من قبل " تنسيقيات " أنصار الرئيس سعيد، إذ يدعو هؤلاء الأنصار إلى "تطهير" الاتّحاد العام التونسي للشغل، ويصفون أغلب قادته وكوادره بالفاسدين والمُرتزقة، ويعتبرون تحرّكاتهم المطلبية "عمليات ابتزاز وتخريب للدولة من أجل إسقاط الرئيس وعرقلة جهوده الإصلاحية ".

في هذا السياق تمّ استغلال خلافٍ نشب بين قياديّين نقابيّين حول مدى شرعية ترشُّح رئيس الاتّحاد نور الدين الطبوبي وأعضاء آخرين من المكتب التنفيذي لولايةٍ ثالثة في حين أنَّ القانون الأساسي للاتّحاد لا يسمح إلَّا بدورتين. هذا الخلاف الذي عُرض على القضاء للحسم فيه، تمّت محاولة استثماره سياسياً من خلال دعم الشق الأقلّي في قيادة الاتّحاد التي اعتُبرت قريبةً من رئيس الدولة، وذلك بهدف توظيف الخلاف من أجل إضعاف الاتّحاد بنيّة تطويعه، لكنَّ المحكمة الإدارية قضت بصحّة مؤتمر الاتّحاد، واعتبرت قيادته شرعية.

يتعلق المثال الثاني بالاتّحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الذي تعرّض لعملية انقلاب قادها أحد أعضاء القيادة الحالية، وذلك بتحريضٍ مباشر من السلطة التي لم تتدخّل لمنع هذا الأسلوب المُخالف لقواعد التسيير الديمقراطي للجمعيات والمنظّمات. ويعود سبب ذلك إلى أن رئيس المنظّمة الذي تمّ إبعادُه يُعتبر من القريبين من حركة النهضة، ولم يؤيد عملية 25 تموز/ يوليو(جويلية). وبعد أن تمّت عملية الاستيلاء على المنظّمة، استقبل رئيس الدولة

القيادة الجديدة ليُضفي الشرعية على ما قامت به، واعتبرها الممثّل الوحيد للمزارعين. وتُعتبر هذه سابقةً خطيرة تشبه ما حصل في أكثر من مناسبة في ظلّ سلطة الحزب الواحد حين كان الرئيس بورقيبة يتدخّل ويغيّر بنفسه قيادات المنظّمات الوطنية الكبرى في البلاد.

أما بالنسبة لاتّحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية فإن قيادته بقيت حريصة على تجنّب كلّ ما من شأنه ان يؤزم العلاقة برئاسة الجمهورية. لهذا أيّدت ما أقدم عليه رئيس الدولة في الخامس والعشرين من تموز/يوليو/جويلية، وتجنّبت كلّ ما من شأنه أن يُثير شكوكه تجاه المنظّمة، وعملت على مساندته مع المحافظة على مصالح الصناعيّين والتُجار، لكن ذلك لم يُخفّف من أزمة الثقة القائمة بين الطرفين. فالرئيس سعيد رغم تأكيده على أهمّية رجال الأعمال ودورهم في العملية التنموية، إلّا أنه خصّهم بحملات انتقاد شديدة ومُتجدّدة، حيث سبق له أن أكد في إحدى المناسبات أن من لديه المال لا يأتي لكي يجالسه، مشيراً إلى محاولة ارتشائه من قبل أحد رجال الأعمال. كما اتّهم أصحاب المليارات بنهب الدولة والارتهان إلى الخارج. وحرم المئات من رجال الأعمال من حقّهم في السفر رغم غياب الأدلّة التي تُدينهم، وعدم وجود أحكام أو إجراءات قضائية ضدّهم. كما أن الرئيس يتابع بحرصٍ ملفّ رجال الأعمال المُتّهمين بالحصول على تمويلات غير شرعية من الدولة في عهد الرئيس بن علي وحتى الآن، ويستعد حالياً لإخضاعهم للمحاسبة من خلال إصدار قانون " الصلح الجزائي ". وهو مرسوم يُمكّن رجال الأعمال المتّهمين بالفساد من التمتّع بعفو قضائي مقابل أن يدفعوا خطايا مالية وأن يلتزموا بإنجاز مشاريع مختلفة لصالح الجهات بدءاً بالجهة الأكثر فقراً.

مفاوضات صعبة مع صندوق النقد الدولي

توقّفت المحادثات مع صندوق النقد الدولي عند إعلان الرئيس قيس سعيد عن حالة الاستثناء في البلاد. قبلها كانت هناك حاجة لفهم الأجندة الرئاسية ومعرفة مصير الانتقال الديمُقراطي في تونس، ومدى استعداد الحكومة لتنفيذ حزمة "الإصلاحات " التي سبق وأن تجنبت الحكومات السابقة الالتزام بها عملياً، خوفاً من تداعياتها على الصعيد الاجتماعي والسياسي. لهذا اشترط صندوق النقد في البداية موافقة أطراف المجتمع المدني، وعلى رأسها الاتّحاد العام التونسي للشغل، على تنفيذ هذه الإصلاحات، وذلك إدراكاً منه للدور الأساسي الذي يلعبه هذا الاتّحاد داخل المعادلة التونسية. لكن سرعان ما تخلّى الصندوق ضمنياً عن هذا الشرط الذي رفضته النقابات خوفاً من أن تتورّط في مسارٍ قد يتعارض مع مصالح العمّال ومع طبيعة الثقافة النقابية السائدة.

من جهته، أبدى رئيس الجمهورية قبل انطلاق المفاوضات مع الصندوق تحفّظات قوية على دور مؤسّسات التمويل الدولية، واستهزأ بها مُتّهماً إياها بممارسة الوصاية والهيمنة على تونس وغيرها من الدول. كما حاول أن يضع شروطاً مُسبقة للتعامل معها، ودعا الحكومة إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل ميزانية الدولة، والتونسيين الى الاعتماد على الذات. لكن عندما أحجمت الدول عن تقديم قروضٍ ومساعداتٍ مالية عاجلة لتونس، وذلك بضغوط أميركية، لجأت الحكومة التونسية من جديد إلى صندوق النقد، وخضعت لشروطه رغم صعوبتها وقسوتها. وحاولت في هذا السياق أن تحصل على دعم النقابات من أجل القيام بـ"الإصلاحات" المطلوبة من الصندوق.

في هذه المعركة الصعبة عيرت قيادة الاتّحاد العام التونسي للشغل عن مخاوفها من

التداعيات السلبية التي يُمكن أن تترتّب عن تنفيذ هذه الإصلاحات من تهديدٍ مباشر للقُدرة الشرائية للمواطنين والسلم الاجتماعي. إذ كلّما زادت الأسعار، واتّسعت رقعة البطالة، وانخفضت قيمة الدينار وتضخّم حجم الديون، ساءت في المقابل أحوال الناس، وارتفعت نسب الفقر.

ولم يكتف اتّحاد الشغل برفض توصيات صندوق النقد الدولي، وإنما بادر الى تقديم تصورٍ بديل لها، وأعلن عن رفضه التفويت في المؤسّسات العمومية للقطاع الخاص، والتي يبلغ عددها 111 مؤسّسة. ورغم أن الرئيس سعيد أعلن عن رفضه المساس بالقطاع العُمومي، إلّا أن مديرة صندوق النقد الدولي كريستينا غورغييفا أكّدت أنّ "المبادرة جاءت من الجانب التونسي الذي أبدى رغبته في خصخصة بعض المؤسّسات العمومية". وهو ما وضع الحكومة ورئاسة الجمهورية في مأزق حادّ، ودفع باتّحاد الشغل إلى اختيار استراتيجية المواجهة.

حرّية التعبير بين القانون والممارسة

تُعتبر حرّية التعبير والصحافة من أهمّ مكوِّنات الفضاء المدني. وقد تعهّد الرئيس سعيد باحترامهما وعدم المساس بهما. لكنَّ نقابة الصحافيّين التونسيّين وجدت نفسها في اشتباك مُتجدّد مع رئاسة الجمهورية والحكومة لأسباب متعدّدة "سواء كان يتعلق الأمر بالتشريع وبناء المؤسّسات أو باحترام حرّية العمل الصحفيّ وحقّ الصحفيّين في الحصول على المعلومات وفي توفير الحماية لهم خلال تعرّضهم للخطر، وضمان المحاسبة ومُناهضة الإفلات من العقاب في الجرائم المسلّطة عليهم"[13]. فالسلطة لم تُمكّن الصحافيّين من "القيام بدورهم بعيداً عن مختلف الضغوط الرسمية ". وأكّدت النقابة في تقريرٍ أصدرته بهذه المناسبة على أن "فترة الاستفتاء حول مشروع الدستور ـ الذي وضعه رئيس الجمهورية - خلال شهر تموز/ يوليو الماضي كانت "الفترة الأعنف على الصحفيّين مقارنةً بمسار الفترات الانتخابية لسنة 2019"، مما دفع بهم إلى شنّ أكثر من إضراب داخل المؤسّسات الإعلامية، والنزول إلى الشارع.

تراجعت تونس في التصنيف العالمي لحرّية الصحافة والتعبير بـ 21 نقطة دفعةً واحدة[14]، حيث نزلت إلى المرتبة 94 بعد أن كانت تحتلّ المرتبة 73. ويعود ذلك إلى أسباب متعدّدة من أهمّها صدور مرسوم عدد 54 المتعلّق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، حيث تضمّن هذا المرسوم عقوبات تصل إلى السجن لمقترفي جرائم التدليس وبثّ الإشاعات[15]. وقد اعتبرت شبكة "مراسلون بلا حدود" هذا المرسوم بمثابة "خطوة تثير مخاوف مشروعة وتدقّ ناقوس الخطر في الأوساط الإعلامية وداخل المجتمع"[16]. وقال ممثّل الشبكة أن هذا القانون" سالبٌ للحرّي ة ويهدف إلى ثني الصحفيّين عن القيام بعملهم، بقدر ما يهدف الى خلق مناخ يعمّه الخوف، والدفع

بأهل المهنة الى هاوية الرقابة الذاتية." من جهته، اعتبر رئيس نقابة الصحافيين أن " السلطة الحاليّة خلقت بيئة غير آمنة للعمل الصحفيّ بممارسات سيّئة تسيبت في تراجع حرّية التعبير، علاوةً على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية." وأضاف " ما نعيشه اليوم في ظلّ وجود دستور 2022 والمرسوم عدد 54 [17] المُهَدِّد لحرّية التعبير والنشر يُعدّ انتكاسةً خطيرة "، مشيراً إلى أنّ التضييق على الحرّيات "لا يمسّ فقط بجوهر العمل الصحفيّ بل يمتد إلى هضم حقّ المواطن في المعلومة، في ظلّ حصارٍ فُرض على الصحفيّين بضرب حقّ النفاذ على المعلومة."

وقد ازدادت الانتهاكات تباعاً بعد 25 يوليو/ تموز.[18] إذ على الرغم من أن المشهد الإعلامي في تونس لا يزال متنوعاً إلى حدّ ما، لكنّ مجال الحرّية يضيق تدريجياً بسبب الضغوط المُباشرة والخفيّة المسلّطة على الصحافيّين ووسائل الإعلام. ففي شهر كانون الثاني/ يناير/جانفيه 2022، تعرّض قرابة العشرين صحفيّاً ـ أغلبهم من حاملي الجنسية التونسية ـ للعنف الشديد عندما كانوا بصدد تغطية مسيرةٍ نظّمتها المعارضة ضد الرئيس سعيد. وقد ندّدت بذلك هيئات دولية مُدافعة عن الصحافيّين من بينها " مراسلون بدون حدود "[19].

المدوّنون تحت الحصار

لعب المدوّنون دوراً بارزاً في مواجهة الآلة الرقابية العنيفة في عهد الرئيس بن علي، وذلك عندما بدأت إرهاصات الثورة في التواتر. كما تعرّض عددٌ كبيرٌ منهم للاعتقال وحُكم عليهم بأحكامٍ متفاوتة. لكنّهم اليوم يتعرّضون للملاحقة الأمنية والقضائية بتُهمٍ عديدة من أهمّها تهمة " ارتكاب أمرٍ موحش ضدّ رئيس الدولة". وهو ما جعل الصحافيّين والمدوّنين يصفون المرسوم عدد 54 بسيئ الذكر. واعتبرت "منظّمة المادة 19" أنّ التتبّعات الجزائية تجاه المدوّنات والمدوّنين من أجل الثلب أو الشتم " تتعارض مع المعاهدات والمعايير الدولية والدستور التونسي الضامنة لحرّية التعبير. وتُشكّل هذه الحملات ضدّ المدوّنين والمدوّنات " بسبب آرائهم/نّ ومواقفهم/نّ الناقدة لأعوان الأمن وبصورةٍ عامة للمؤسّسات العمومية، ضرباً لحقّهم في التعبير وللدور الجوهري الذي يلعبه هذا الحقّ في تعزيز المشاركة الديمقراطية ومساءلة السلطات والمسؤولين العموميين ". وتعتمد السلطة في ملاحقتها للمدوّنين ومحاكمتهم على الفصل 86 من مجلة الاتصالات الذي يُمثّل " أداةً ترهيبية لها آثارٌ وخيمة على حرّية التعبير ومشاركة الأفراد في الشؤون العامة " حسبما توصلت إليه المنظّمة.

من آخر هذه الانتهاكات استنطاق الصحفيّ نزار بهلول[20] من قبل أجهزة الأمن بسبب مقال رأي اعتبر فيه أنّ أداء رئيسة الحكومة ضعيف، وتوقع أن يتمّ التضحية بها بعد الانتخابات البرلمانية. وقد أُعتبر ذلك مُنعرجاً خطيراً إذ لأول مرّة بعد الثورة تقوم السلطة التنفيذية بمحاسبة صحفيّ عن رأيه، رغم أنّ ما قام به يندرج ضمن مقتضيات عمله الصحفيّ[21].

نقاط مُضيئة في سجل المجتمع المدني

يتبيّن من خلال هذا العرض أنّ الفضاء المدني خلال الفترة الأخيرة، قد تعرّض لثلاثة مخاطر كبرى. كان أوّلها جائحة كوفيد التي كادت أن تشلّ الحياة العامة. ورغم الطابع العالمي لهذه الجائحة، إلّا أنها أثّرت بشكلٍ واضح على الحرّيات في تونس حيث تمّ استغلالها من قبل الرئيس سعيد لتصفية حساباته مع الحكومة ومع الأحزاب الحاكمة بهدف الاستفراد بالسلطة، وتغيير المشهد السياسي برُمّته.

أما التهديد الثاني الذي تعرّض له الفضاء المدني فكان مصدره الأزمة الاقتصادية المعقّدة التي ترتّبت عن سوء إدارة الشأن العام طيلة العشرية الماضية التي عقبت الثورة، وفشل الأحزاب التي حكمت دون أن يكون لها برامج واختيارات صحيحة لتنمية البلاد وتحقيق طموحات الشعب التونسي.

أخيراً التحدّي السياسي المتمثّل في مُجمل الإجراءات التي أعلن عنها قيس سعيد، والتي تتعارض في جوهرها مع الخيار الديمقراطي، وتهدّد بنسف أهمّ المكاسب التي تحقّقت خلال العشرية الماضية.

رغم خطورة هذه التحدّيات وصعوبتها، وتداعياتها بالخصوص على الفضاء المدني، هناك جوانب إيجابية تبعث على الأمل في المستقبل. فمع الإقرار بأن المجتمع المدني، وكذلك الجسم السياسي المعارض للسلطة الحالية، يمرّ بحالة تفكك وضعف، إلّا أنّ ذلك الحال لم يبلغ درجة الانهيار الكُلّي للنسيج المدني الذي لا يزال إلى حدٍّ ما متماسكاً وفاعلاً. إذ هناك روحٌ تنبضُ بالتحدّي والمقاومة. ويتجلّى ذلك في المظاهر التالية:

1. تتوالى بشكلٍ يومي أو أسبوعي مظاهر الاحتجاج في مختلف المدن التونسية، وتأخذ أشكالاً متعدّدة، وترفع مطالب وشعارات مختلفة. وفي ذلك دليلٌ على أن الجسم الاجتماعي لم يستسلم للحالة الراهنة، ولا يزال قادراً على استعادة عافيته، ومواصلة الدفاع عن الحرّيات والحقوق التي تمّ اكتسابها بعد الثورة بفضل نضال أجيالٍ متلاحقة.
2. تراجع حالة الانقسام الحاد داخل المجتمع المدني، وعودة الوعي بخطورة المرحلة وتداعياتها المباشرة على الديمقراطية كمنظومة. هناك وعيٌ يتنامى بضرورة التنسيق بين أطراف وأوساط المجتمع المدني للدفاع الذاتي والسلمي، وبناء جبهات واسعة. هناك أيضاً حركات اجتماعية بصدد التشكّل من جديد، ويُتوقع أن تنمو تدريجياً خلال الأشهر القليلة القادمة، وذلك نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتصدّع القاعدة الاجتماعية للنظام. كما أن الشباب الذي أهملته الأحزاب والمنظّمات طيلة المرحلة الماضية بدأ يستيقظ، ويبحث عن أشكال للتنظّم، ويُطالب بتجميع شتاته وتوحيد صفوفه. وهي ملامحُ مقاومةٍ في حالة تشكّل.
3. يُسجل في هذا السياق عودة الحركة الحقوقية لموقعها النضالي المستقلّ. وقد مثّل المؤتمر الثامن للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الذي عُقد تحت شعار "من أجل رابطة مستقلّة تدافع عن الحقوق والحرّيات والمساواة التامّة" فرصةً ليس فقط لتجميع مختلف الجمعيات المناضلة للمجتمع المدني، وإنما للتأكيد أيضاً على إجماع هيئاتها القيادية على النضال المشترك بين مختلف مكوّناتها، وذلك بعد أن وجدت نفسها مُستهدفةً في وجودها وفي وحدتها. فجميع من تحدّثوا باسم منظّماتهم اتفقوا على أن أوضاع الحرّيات والحقوق الأساسية في خطر، ودعوا إلى

ضرورة استنهاض المجتمع المدني والدفاع عن مكتسبات الثورة والديمقراطية. وَرَد ذلك على ألسنة قادة اتّحاد الشغل والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وعمادة المحامين، وجمعية القضاة التونسيين، والمُنتدى الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من المنظّمات المستقلّة والمدافعة عن الحرّيات.

4. لم تتخلّف الحركة النسَوية عن مختلف المحطات النضالية المتعلّقة بالدفاع عن الحرّيات، وهو ما تمّت ملاحظته طيلة الأشهر الأخيرة، حيث عادت بقوّة لتتصدّى لسياسة تهميش النساء والإضرار بحقوقهنّ. تجلّى ذلك في عديد الملفات، منها معركة استقلالية القضاء، حيث تمّت مطالبة رئيس الجمهورية بتقديم اعتذار علني للقاضيتين المعنيتين بالوصم الإلكتروني، وهي الواقعة التي رأت فيها الجمعيات النسوية "تهديداً حقيقياً لمنظومة الحرّيات في تونس"[22]. كما رفضت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ومختلف مكوّنات الديناميكية النسوية إقصاء المرأة من المشهد السياسي ومن إدارة الشأن العام، والاقتصار على حضورها كـ "ديكور" في الحوار الذي دعا اليه رئيس الجمهورية حول الدستور. وجدّدت هذه الأطراف النسوية تمسّكها بالمكتسبات التي تضمّنها دستور 2014 في باب الحقوق والحرّيات، ورفعن خلال وقفتهنّ الاحتجاجية يوم 10 حزيران/جوان 2022 شعار" لا تراجع، لا استفتاء على الحرّيات وحقوق النساء.. المساواة الآن الآن"[23].

5. انخراط طلّاب الجامعات في التحرّكات المناهضة للانتهاكات الماسّة بالحقوق، مطالبين بإصلاح التعليم. كما نفّذت جمعية خرّيجي الجامعات المعطّلين عن العمل سلسلةً من التحرّكات الاحتجاجية من بينها الوقفة التي نظّموها قرب قصر الرئاسة، لمطالبة رئيس الدولة بإنصافهم عبر إصدار مرسومٍ رئاسي لتسويَة وضعية المعطّلين ممن طالت بطالتهم. وبدل أن يقع الاهتمام بهؤلاء الذين تجاوزت بطالتهم العشر سنوات، قرّر قيس سعيد إلغاء القانون الذي صوّت عليه البرلمان، والمتعلّق بأحكام استثنائية تُلزم الدولة بتشغيل خرّيجي الجامعات، وذلك ضمن الاقتصاد التضامني.

خاتمة

ترتّبت عن العشرية الماضية خيبة أمل قاسية لدى عموم التونسيين الذين كانوا ينتظرون أن تحقّق لهم الثورة مستقبلاً أفضل. يتحمل الجميع مسؤولية هذه الانتكاسة وإن بنسبٍ متفاوتة. لكن في ظل الحصاد الضعيف للفعل السياسي والاجتماعي تهيّأت أوساطٌ واسعة من التونسيين لتقبّل فكرة " المُنقذ " الذي يتصدّى للأطراف الحزبية التي تحكّمت في المشهد السياسي، وهو ما أعطى فرصةً للرئيس قيس سعيد للانقضاض على السلطة عبر عمليةٍ سياسية استعراضية وصفها معارضوه بـ "الانقلابية ". وجد الرجل في البداية تعاطفاً واسعاً من قبل أغلب التونسيين الذين اعتقدوا بأنه المَهديّ المُنتظر الذي سيُنقذ البلاد ويُصلح الدولة. لكن بعد مرور سنة ونصف من عملية 25 تموز/يوليو، اتّضحت رؤيته السياسية القائمة على الحكم الفردي وسحب البساط من تحت الأحزاب والمجتمع المدني. وهو ما أدى عملياً وتشريعياً إلى إدخال تغييرات كبرى في النظام السياسي، ما جعل عموم الديمقراطيين والنُشطاء يدركون بأن البلاد تتجه نحو نظام شعبوي وغير ديمقراطي.

في المقابل، حاول الفضاء المدني أن يبقى متماسكاً، وذلك من خلال مواجهة مخاطر أخرى كبيرة مثل التحدّي البيئي، وتهديد المكاسب التي حصلت عليها التونسيات، والتصدّي لانهيار منظومة التعليم، ومحاولة التقليص من ظاهرة هجرة الكفاءات التونسية، وغيرذلك من التحدّيات. لكن ما يجمع بين كلّ هذه القوى والفعاليات المدنية هو التضامن من أجل العودة إلى مسار الانتقال الديمقراطي.

الهوامش

1 تقرير بعنوان «إدارة الأزمة في وضع اقتصادي مضطرب -"البنك الدولي"

2 رغم أن المعهد الوطني للإحصاء أكد في آخر تقرير له أن نسبة البطالة شهدت تراجعاً طفيفاً خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية 2022 عندما انخفضت من 16,1 % إلى 15,3%.

3 أكدّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقريرٍ له وصول أكثر من 13 ألف مهاجر تونسي إلى السواحل الإيطالية من بينهم 2635 قاصراً و624 امرأة منذ مطلع العام الحالي. مقارنةً بـ 11042 كانوا وصلوا خلال نفس الفترة من عام 2021، ووثق المنتدى وفاة 507 مهاجرين قضوا في حوادث غرق قبالة السواحل التونسية منذ مطلع السنة الحالية.

4 مثال التحركات التي سُجلت في شركة الكهرباء والغاز خلال الفترة الفاصلة ما بين 17 و20 تشرين الأول/أكتوبر 22، وقطاع الصحّة بداية من 17 تشرين الثاني/نوفمبر.

5 وقفات احتجاجية للعاملات الفلاحيات تحت شعار" اعترفوا بنا " وذلك بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022،

6 توجه عمّال الحظائر إلى مكان قريب من الحدود التونسية الجزائرية للاحتجاج على ظروفهم الاجتماعية وذلك بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير

7 أصدرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بياناً بتاريخ 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ندّدت فيه بـ"العنف غير المبرّر من قبل الأمنيين، خلال الاحتجاجات الشعبية السلمية" ورفضت "الإحالة على أنظار القضاء، بتهمٍ غير مسنودة بأدلة وبراهين"، وعبرت عن "انشغالها الكبير" لتواتر تشكّل حركات اجتماعية متفاوتة الأهمية في عديد الجهات على غرار عددٍ من الأحياء الشعبية مثل " حي التضامن والانطلاقة والزهروني وحي الزهور الرابع ومرناق وجرجيس وبنزرت" رافقتها اعتداءات أمنية على المحتجين وإيقافات شملت عشرات المواطنين.

وبتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر أصدرت مجموعة من المنظّمات والجمعيات والنقابات بياناً مشتركا ًعبرت فيه عن رفضها التّام "لتوظيف البوليس والقضاء في ملفّاتٍ بعينها، على غرار الاحتجاجات الشعبية والنشطاء المدنيين والمحتجين على الوضع البيئي بولاية صفاقس". وفي يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعلن ائتلاف المجتمع المدني عن تكوين هيئة وطنية تضمّ صحفيّين ونشطاء ومحامين "من أجل ضمان حق الدفاع عن المتّهمين والموقوفين في التحرّكات الاحتجاجية"، مع تنظيم تحرّك احتجاجي ميداني يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 تعبيراً عن رفض "السياسة التي تعتمدها السلطة لضمان الإفلات من العقاب لكل المعتدين".

8 قرّر الرئيس سعيد إقالة رئيس بلدية بنزرت المُنتخب بتوصية من وزير الداخلية. وهو قرار اعتبرته الجامعة العامة للبلديين " سابقةً خطيرة في تاريخ تونس لمخالفته الصريحة للقانون ولاعتماده على آلياتٍ غير منصوص عليها بمجلة الجماعات المحلية".

9 اعتبرت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظّمة العفو الدولية أن التونسيين " يدركون من واقع تجربتهم المخاطر التي يُمكن أن تُشكّلها القوانين التقييدية على المجتمع المدني والنقاش العام، حيث استخدمت السلطات أثناء حقبة بن علي القمعيّة للغاية قوانين تعسّفية للجمعيات وإجراءات إدارية مرهقة كأدوات أساسية لخنق المعارضة".

10 الرئيس قيس سعيد أمام اجتماع للحكومة "يجب منع الجمعيات غير الحكومية من التمويلات الخارجية...وسنقوم بذلك ".وأضاف "هم في الظاهر جمعيات ولكنّهم امتدادٌ لقوى خارجية...لن نسمح أن تأتي الأموال من الخارج للعبث بالبلاد...ولا مجال أن يتدخّل أحدٌ في اختياراتنا تحت أي ضغط أو تأثير".

11 يتشكّل هذا الفريق الذي صاغ التقرير الموازي الذي عُرض على مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الاستعراض الدوريّ الشامل الذي قدّمته الحكومة التونسية، من هذه الجمعيات: محامون بدون حدود، جمعية الدفاع عن الحرّيات الفردية، مركز الكواكبي، والمُنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جمعية بوصلة، وجمعية أورو ماد.

12 موقع انكفاضة / نقطة نظام " المجتمع المدني في مرمى قيس سعيد. 15 آذار/مارس 2022.

13 بلاغ نقابة الصحافيين 23 أيار/مايو 2022

14 شبكة مراسلون بلا حدود 3 أيار/مايو 2022

15 ورد في هذا المرسوم أن كل مواطن "يعاقب بالسجن 5 أعوام وغرامة قدرها 50 ألف دينار تونسي (15525 دولار أميركي) كل من يعتمد استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتصال لإنتاج أو ترويج أو نشر أو إرسال أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزوّرة، أو منسوبة كذباً للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بثّ الرعب بين السكان"

16 ورد ذلك على لسان ممثل شبكة مراسلون بلا حدود بشمال إفريقيا خالد درارني. موقع مراسلون

17 يوصف هذا المرسوم بـ " سيء الذكر" من قبل الصحافيّين والسياسيين في تونس.

18 بعد 24 ساعة فقط من الإعلان عن الإجراءات الاستثنائية، اقتحمت الشرطة مقرّ قناة الجزيرة، وقامت بإغلاقه دون تقديم الأسباب، وطردت الصحافيّين منه، ولا يزال المقر مغلقاً رغم مطالبات نقابة الصحفيين ومختلف الهيئات المهنية.

19 أصدرت المنظّمة بهذه المناسبة تقريراً تحت عنوان " الصحافة في تونس ساعة الحقيقة ". 10 كانون الثاني/يناير/ جانفيه 2022. واعتبرت أنّ "مشاهد العنف المُلاحظة خلال مظاهرات 14 كانون الثاني/جانفيه 2022، وهي مظاهر لم تشهدها العاصمة منذ أن غادر الرئيس بن علي السلطة في 2011، لم تزد إلّا تأكيداً للمخاوف بشأن حقيقة التزام رئيس الدولة بالوقوف إلى جانب حرية الصحافة."

20 مؤسس ومدير موقع " بيزنس نيوز"

21 ذكر الصحفيّ نزار بهلول صاحب موقع " بزنس نيوز " أن استنطاقه من قبل فرقة القضايا الإجرامية تمّ بناءً على شكوى تقدّمت بها وزيرة العدل وفق مقتضيات المرسوم 54عدد.

22 نايلة الزغلامي رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات التي قالت '' تواجه النساء من الحيَف والتمييز ما وصل حدّ السّجل الإلكتروني ضدّ قاضيتين وانتهاك حرمتهما وكرامتهما بسبب تصريحات رئيس الجمهورية قيس سعيد'. واعتبرت أنه ''من العيب ربط الشرف بجسد المرأة، بل الشرف يكمُن في العيش بكرامة وفي بيئة تحترم الحرّيات والحقوق وتُحترم فيها المواطنة ومكتسبات دستور 2014.. فالبلاد لا تُقاد بشرف النساء وبصفحات الفيسبوك الموالية.". موقع إذاعة موزاييك بتاريخ 8 حزيران/جوان 2022 . واتّهمت الرئيس سعيد بأنه " لا يؤمن بأن النساء مواطنات ولا يؤمن بالمساواة ".

23 تتمثل الديناميكية النسوية من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية بيتي، مجموعة توحيدة بالشيخ، جمعية نساء تونسيات من أجل البحث والتنمية ،جمعية مواطنة ونساء بالكاف، جمعية أصوات نساء، جمعية أمل للعائلة والطفل، جمعية جسور بالكاف وجمعية كلام.